

Distr.: General  
30 December 2004  
Arabic  
Original: English



### مذكرة من رئيس مجلس الأمن

يحيل رئيس مجلس الأمن طيه رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، يقدم فيها تقريره الشخصي عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام خلال عام ٢٠٠٤.

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع  
لمجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية والإسبانية]

بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، أتشرف  
بأن أقدم تقريرا شخصيا عن أنشطة هذا الفريق خلال عام ٢٠٠٤. ولذلك، فيلي أقدم  
التقرير على مسؤوليتي الخاصة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستيان ماكيرا

رئيس الفريق العامل المعني

بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن

## مرفق

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن  
خلال عام ٢٠٠٤

## أولا - مقدمة

- ١ - نظر مجلس الأمن خلال عام ٢٠٠٤ في مسألة عمليات حفظ السلام وتعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.
- ٢ - وشدّد المجلس خلال تلك الفترة على أهمية الامتثال التام لأحكام قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وكذلك محتويات البيانين الرئاسيين السابقين (S/PRST/1996/13 و S/PRST/1994/22).
- ٣ - وعلى ضوء الآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن خلال المناقشة التي دارت في جلسته ٤٢٥٧، المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، حول مسألة تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، أقرّ بأنه من الممكن تحسين العلاقات مع البلدان المساهمة بقوات، وأنه للقيام بذلك، ينبغي العمل معا بغرض مشترك لتحقيق الأهداف المشتركة وتشجيع نشوء روح جديدة من الشراكة والتعاون والثقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.
- ٤ - ولذا، قرر مجلس الأمن إنشاء فريق عامل جامع معني بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. ولن يحل ذلك الفريق محل الاجتماعات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات، وسيتناول مسائل حفظ السلام العامة ذات الصلة بمسؤوليات المجلس والجوانب الفنية لفرادى عمليات حفظ السلام.
- ٥ - وبناء عليه، كُلف الفريق العامل بالتماس آراء البلدان المساهمة بقوات، بوسائل تشمل اجتماعات بين الفريق العامل والبلدان المساهمة بقوات بهدف تعريف مجلس الأمن بآرائها.
- ٦ - وتحقيقا لهذه الولاية، اجتمع الفريق العامل أربع مرات في عام ٢٠٠٤. وترد تفاصيل البيانات والمناقشات الرئيسية لهذه الاجتماعات أدناه في هذا التقرير.

## ثانياً - الاجتماعات

## ألف - الاجتماع الأول، المعقود في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

٧ - كان الهدف الأساسي لأول اجتماعات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام مناقشة عملية حفظ السلام في بوروندي، وقد حضره ١٥ عضواً من أعضاء مجلس الأمن. كما دُعيت إلى هذا الاجتماع البلدان المساهمة بقوات، التي من قبيل الهند وجنوب أفريقيا وبلدان أخرى، فضلاً عن البلدان المساهمة ماليًا، التي من قبيل اليابان، كما دُعيت إلى الاجتماع بعض البلدان المجاورة لبوروندي.

٨ - وقد مثّل إدارة عمليات حفظ السلام الأمين العام المساعد السيد هادي عنابي، الذي رافقه العقيد نيكولاس سيمور، ومستشار الشرطة المدنية كيران بدوي، وهما من الشعبة العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام.

٩ - واستهل الاجتماع بعرض من إدارة عمليات حفظ السلام قدمه السيد عنابي، الذي قال إنه تم إحراز تقدم سياسي معتبر في وقف أعمال القتال في بوروندي، وأن الطرفين يبدوان مستعدين بصدق لبناء مستقبل يسوده السلام.

١٠ - وأضاف مشدداً على أن الاتحاد الأفريقي قد أدى، بدعم من قوات من إثيوبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا، دوراً هاماً في عملية السلام في بوروندي. إلا أن الاتحاد طلب أن تتسلم الأمم المتحدة زمام المبادرة في عملية السلام في بوروندي وأن تزيد حجم قوة حفظ السلام في ذلك البلد. وقد حدا ذلك بالأمين العام لأن يطلب نظر مجلس الأمن في عملية نشر عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة تتألف من عنصر عسكري يستند إلى إعادة تكليف العنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي ويتكون من ٦٥٠ ٥ عسكرياً، بما في ذلك ٢٠٠ مراقب عسكري، وعنصر مدني مستمد من القدرة الحالية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

١١ - كذلك أفاد الأمين العام المساعد بأنه أحرز شيء من التقدم حتى الآن في مجال التخطيط لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وبمساعدة البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الاتحاد الأفريقي، أنشئت الهياكل الملائمة وتقوم الجماعات المسلحة بتجميع قواتها في المواقع المحددة للتحضير لتزاع السلاح.

١٢ - وأردف قائلاً إن دعم إجراء الانتخابات وعمليات الانتقال يجب أن ترافقه خيارات إنمائية تستطيع بالتأكيد أن تحول حياة السكان. والهدف المثالي يتمثل في إمكانية نشر قوة كبيرة في بوروندي لدعم عملية الانتقال.

١٣ - ولتحديد أفضل وسيلة للمساهمة في إنجاز أحكام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، أرسلت بعثة تقييم خلصت إلى إمكان توسيع دور الأمم المتحدة، وتقديم الدعم بذلك لعملية السلام.

١٤ - والأولوية الفورية حقا المقترحة للعنصر العسكري، هي أن يضطلع بالدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي حتى الآن وأن يعزز هذا الدور، وأن يعتبر مهمته الرئيسية هي الإشراف على مواقع التجمع قبل نزع السلاح، وضمان أمنها، وجمع الأسلحة، وتدمير الأسلحة والذخائر غير المستقرة. وبدورها، وكمهام إضافية، يجب تأمين الحماية لأفراد الأمم المتحدة ومعداتهم، وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة، وتسهيل حركة العاملين في المنظمات الإنسانية، ويجب حماية السكان المدنيين، إلى أكبر حد ممكن، وتقديم الدعم إلى السلطات المحلية لتهيئة ظروف الأمن الداخلي وتوفير الدعم خلال العملية الانتخابية.

١٥ - وسوف تحتاج عملية حفظ السلام إلى عنصر شرطة مدنية لدعم وضع خطة شاملة لإنشاء وتعزيز شرطة بوروندي الوطنية، وكذلك تقديم الدعم لتخطيط وتنفيذ برنامج تدريبي للشرطة الوطنية، ووضع منهاج تدريبي، والمساعدة في اختيار المرشحين والمعلمين المدربين.

١٦ - وخلص إلى القول بأنه لا يمكن أن تبقى القوة في بوروندي لمدة غير محدودة، وأنه ينبغي إجراء استعراض بعد ستة أشهر من إجراء الانتخابات لتحديد الموعد الذي ينبغي أن تغادر فيه القوة البلد. ثم أعرب عن تقديره للعمل الرائع الذي قامت به حتى الآن بعثة الاتحاد الأفريقي، وبناء على الطلب المقدم سيتم تعزيز البعثة بإنشاء بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة، تقدم فيها المنظمة الإقليمية أكثر من نصف قوة الأمم المتحدة.

١٧ - ركزت تعليقات وفود مجلس الأمن والأشخاص المدعويين على المسائل التالية:

- يتمثل أكبر تحدي لبعثة حفظ السلام في تحقيق وقف إطلاق نار شامل، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن؛
- إن المشكلة في بوروندي سياسية، ولكنها ذات خصائص إثنية تعقد الوصول إلى حل لها؛
- يجب وضع استراتيجية للبعثة تتيح لها الخروج من البلد متى حققت الأهداف والأطر الزمنية المحددة؛
- سيكون من الملائم استعراض ولاية البعثة ووجودها بعد مضي ستة أشهر على تاريخ الانتخابات؛

- يجب توخي الحذر للحيلولة دون حدوث انسحاب سريع وذلك لتفادي تكرار حالات مؤسفة لعمليات حفظ السلام تعين فيها البدء من جديد بسبب الإخفاق في تحقيق الاستقرار والتقدم التامين اللازمين لضمان ديمومتها على مدى الزمن؛
- إن ظروف نشر عملية حفظ سلام هي أفضل ما تم عمله على الإطلاق نتيجة الأعمال التي أنجزتها فعلا البعثة الأفريقية؛
- يجب أن تسعى عملية حفظ السلام إلى تحسين الحالة للتمكين من إجراء الانتخابات؛
- إنه لتطور إيجابي جدا أن تكون عملية حفظ السلام التي خُطت من أجل بوروندي متعددة الوظائف ومتعددة الاختصاصات؛
- أعربت الوفود غير الأعضاء في مجلس الأمن عن ارتياحها لصيغة الاجتماع وعن رغبتها في استمرارها، وفي عقد الاجتماعات على نحو أكثر تواترا.

#### باء - الاجتماع الثاني، المعقود في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

- ١٨ - عُقد الاجتماع الثاني بمشاركة أعضاء مجلس الأمن فقط.
- ١٩ - وفيما يلي المواضيع التي تم تناولها:
- دور مجلس الأمن على ضوء ازدياد عدد عمليات حفظ السلام؛
- شكل ومحتوى استعراض دوري لعمليات حفظ السلام؛
- شكل اجتماعات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والمدعويين المحتملين إلى الاجتماعات.

الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن في ضوء زيادة عدد عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بإتاحة وقت كاف لجمع الأفراد والتمويل والترتيبات اللوجستية

- ٢٠ - وفيما يلي الأفكار الرئيسية المعرب عنها بشأن هذا الموضوع:
- تعد استجابة الأمم المتحدة السريعة للأزمات أمرا في غاية الأهمية؛ ولتحقيق هذه الغاية، من المهم التغلب على الصعوبات المتعلقة بأمور عديدة تشمل توظيف الأفراد، واللوجستيات، والتمويل، وتلبية احتياجات الشرطة المدنية؛
- الحاجة إلى الحيلولة دون تطور الأزمات؛
- التخطيط للانتشار السريع للأمم المتحدة؛

- إتاحة قائمة بالمرشحين المحتملين يمكن أن تغطي احتياجات الشرطة المدنية لعمليات حفظ السلام؛
- تحديد ووضع قوائم انتظار تضم أسماء ضباط شرطة يتحدثون الفرنسية ويمكن إلحاقهم بعثات حفظ السلام؛
- أن توضع استراتيجيات لخروج قوات حفظ السلام، كي تحل محلها قوات من المنظمات الإقليمية؛
- تقييم تنفيذ ولاية عمليات حفظ السلام؛
- مساعدة إدارة عمليات حفظ السلام في إطلاع مجلس الأمن على المشاكل الرئيسية التي تواجه بعثات حفظ السلام؛
- تحديد ما يمكن أن يحققه الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام دون ازدواجية في جهود أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة؛
- تحديد بعثات حفظ السلام التي يجب تجديدها، بهدف الاجتماع مسبقاً للنظر في كيفية تحسين بعثة حفظ السلام دون ازدواجية في أعمال فريق الـ ٣٤؛
- إنشاء قوة انتشار سريعة للأمم المتحدة؛
- ينبغي أن تكون لدى البلدان المساهمة بقوات قوة احتياطية تكون متاحة للانتشار السريع؛
- دراسة إمكانية وجود ولاية مسبقة من أجل إتاحة القوات؛
- طرأ تغير رئيسي على حالة حفظ السلام نتيجة عدم إمكانية استخدام الوسائل القديمة لمعالجة المشاكل اللوجستية والمشاكل المتعلقة بالأفراد؛
- يجب على الفريق العامل أن يعقد اجتماعاته بشكل أكثر تواتراً، وأن يتفاعل مع البلدان وأن يرصد أعمال إدارة عمليات حفظ السلام؛
- يجب دراسة ممارسات التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام، بهدف تحسين هذه العمليات؛
- يجب التطرق كذلك إلى العنصر الجديد المتمثل في أمن قوات حفظ السلام، والهجمات التي تشن عليها وما ينطوي عليه ذلك من عدم احترام لولايات الأمم المتحدة؛

- ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد تدابير لمنع حدوث خسائر في الأرواح وخسائر في المواد في بعثات حفظ السلام. ما هي قواعد منع حدوث مثل هذه الخسائر؟
- أن ينظر الفريق العامل في مسألة فرط استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في ولايات حفظ السلام؛
- دراسة الحاجة إلى النظر في الجوانب العسكرية لعمليات بناء السلام؛
- إجراء إصلاحات تتيح للأمم المتحدة وضع استراتيجية لتحديد ودراسة التهديدات الممكنة؛
- البحث مع إدارة عمليات حفظ السلام في كيفية إصلاح الولايات عندما تتغير الظروف السياسية التي تحيط بعملية جارية؛
- دراسة مدى صلة الفريق العامل بإدارة عمليات حفظ السلام بهدف تقديم التقارير عنها إلى مجلس الأمن؛
- الحصول من إدارة عمليات حفظ السلام على مزيد من المعلومات بشأن الصعوبات القائمة على الطبيعة؛
- تعزيز أعمال لجنة الأركان العسكرية، التي من شأنها أن تحسّن أعمال مجلس الأمن.

شكل ومحتوى الاستعراض الدوري المشار إليه في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ  
١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/16)

٢١ - فيما يلي الأفكار الرئيسية الواردة بشأن هذا الموضوع:

- للمرة الثانية، تذكّر مسألة عدم الازدواجية في العمل مع الأجهزة الأخرى؛
- دراسة الطريقة التي يمكن اتباعها في إجراء المناقشات مع إدارة عمليات حفظ السلام، والقدرة التخطيطية لمعالجة هذه الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام، واستعراض السلطة القائمة للبعثة قبيل نشرها؛
- النظر في كيفية إجراء الاستعراضات الدورية، التي ينبغي أن تتم بطريقة مشابهة للاستعراضات التي يستخدمها الجيش، وبطريقة بسيطة للغاية لوصف حالة كل بعثة، والمجالات التي تعترضها المشاكل، وسبل تحسين الحالة أو حل المشاكل؛
- الحصول على نبذة مستقلة عن كل بعثة من بعثات حفظ السلام، التي ينبغي أن تشترك فيها، بالإضافة إلى إدارة عمليات حفظ السلام، منظمات الأمم المتحدة

الأخرى ووكالاتها المشتركة في عمليات حفظ السلام، التي من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- يجب أن تكون التقييمات عملية، كي توفر قيمة مضافة.

#### المتابعة

#### الدعوة الموجهة إلى إدارة عمليات حفظ السلام

#### تواتر الاجتماعات الاجتماعات

توجيه الدعوة إلى أكبر الجهات المساهمة مالياً وأكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام

٢٢ - كانت الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع كما يلي:

- دعوة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لحضور اجتماع الفريق العامل الذي سيتم من أجله تحضير ورقة بالمسائل ستجري مناقشتها مع إدارة عمليات حفظ السلام، مع رجاء بأن يعرض بالتفصيل آراءه بشأن هذه المسائل؛
- الاقتراح بأن تشارك في اجتماعات الفريق العامل أكبر خمسة بلدان مساهمة بقوات وبأموال؛
- الحاجة إلى المرونة في دعوة بلدان أخرى، وذلك حسب الموضوع الذي يتم تناوله أو بعثة حفظ السلام التي يجري النظر فيها؛
- ضرورة التمييز بين أكبر خمسة بلدان مساهمة مالياً، وهذه مسألة واضحة؛ ولكن من الضروري التمييز بين أكبر خمسة بلدان مساهمة حسب أهمية كل بلد في كل بعثة بعينها؛
- لتساهم البلدان التي تنوي المساهمة بموارد، بدلاً من البلدان التي لا ترغب إلا في الكلام، رغم وجود مصلحة شرعية لها في عملية حفظ السلام؛
- ضرورة تحديد الدول المفيدة في موجة عمليات حفظ السلام هذه لتكون قادرة على المساهمة، ودعوتها للمشاركة في هذه الاجتماعات.

## جيم - الاجتماع الثالث المعقود في ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤

٢٣ - في ٢ تموز/يوليه، اجتمع للمرة الثالثة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام بمشاركة جين لوت، الأمين العام المساعد، بمكتب دعم البعثات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك للنظر في جدول أعمال تضمن البندين التاليين:

(أ) المسائل المتعلقة بزيادة بعثات حفظ السلام والتحدي الذي يشكله هذا الأمر لإدارة عمليات حفظ السلام؛

(ب) الأنشطة المستقبلية للفريق العامل في هذه المجالات، بما فيها مسألة دعوة أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام لحضور الاجتماعات.

### القضايا المتعلقة بزيادة بعثات حفظ السلام، والتحدي الذي يشكله هذا لإدارة عمليات حفظ السلام

٢٤ - في عرضها أمام أعضاء الفريق العامل، قالت جين لوت، الأمين العام المساعد، إن هناك حالياً زيادة لم يسبق لها مثيل في عمليات حفظ السلام، مما يمثل صعوبات كبيرة بسبب البيئة التي تُقدم فيها مثل هذه الطلبات وبسبب الطبيعة المتزامنة للطلب على مثل هذا العدد الكبير من بعثات حفظ السلام، مما يجعل من الصعب تحديد التوقيت المناسب لهذه البعثات.

٢٥ - وقالت إن هذه الفترة مثيرة للاهتمام من الناحية الاستراتيجية، لأن الدول الأعضاء تستطيع أن تتناول مشاكل العالم عن طريق منظمات إقليمية ومحلية أو عن طريق الأمم المتحدة. وهذا يعني أن إدارة عمليات حفظ السلام ضالعة عملياً في المشروع نفسه مع مجلس الأمن.

٢٦ - ومن ناحية أخرى، تبين أن الحلول السهلة ليست متاحة لكل المشاكل التي تمر بها الدول وأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي لديها فعلاً ميزانية لمواجهة مثل هذه المشاكل.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، فإن عمليات حفظ السلام هذه تُنفذ حالياً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا أمر يجري الآن على نحو أكثر تكراراً من أي مرحلة سابقة حين كان الفصل السابع يُستخدم لإرسال إشارة إلى الأطراف، بينما تجري الأمور الآن بحيث تستطيع (البعثات) البدء في استخدام السلاح لتنفيذ مهامها بموجب قواعد اشتباك صارمة.

٢٨ - وفي رأيها أن عمل مجلس الأمن قد ساهم إلى حد كبير في حل مشاكل داخلية معينة للدول، ويمكن القول إن هذه عمليات تدخلية تجري بموجب الفصل السابع. كما يعني ذلك

أن عمليات حفظ السلام لم تعد في حاجة إلى استخدام القوة فحسب لإرساء السلام، ولكن أن هناك أيضا مهمات مختلفة يتم تنفيذها فيما يتعلق بعمليات التنمية الاقتصادية والسياسية للدول.

٢٩ - وهذا يعني وجود تغير في الآمال المتوقعة من عمليات حفظ السلام، بحيث أنه لم تعد هناك دولة تتحمل عبء ما تعتقد أنه أمر يفترض بالأمم المتحدة تحمله، وهو ما يشكل عندئذ مشكلة أمام تنظيم البعثات ويمثل التزاما جماعيا حين يتصرف مجلس الأمن عن طريق قراراته.

٣٠ - والأسئلة التي علينا طرحها بناء على ما سبق ذكره هي ما يلي: متى يمكن للمرء القول إن بعثة حفظ سلام دائمة قد نجحت؟ وفي أي الحالات تكون الخوذ الزرق حلا لمشاكل الدول؟ وفي أي ظروف ينبغي أن تتدخل الأمم المتحدة؟

٣١ - لا توجد ردود مشتركة لكل حالة، ولكن ما الذي يجب أن يفهم هو أن عمليات حفظ السلام المتكاملة لن تحل بنفسها المشاكل الداخلية للدول بل ستخلق بالأحرى ظروفًا لرعايا تلك الدولة ليحملوا على عاتقهم مسؤولية مصيرهم.

٣٢ - إن إدارة عمليات حفظ السلام تراجع حاليا التوقيت الذي ينبغي فيه تكييف عمليات حفظ السلام، والتوقيت الذي ينبغي فيه توسيعها أو إغلاقها. وهنا تبرز قضية ذات أهمية كبيرة، ألا وهي توافر الموارد لبدء عملية حفظ سلام.

٣٣ - وكما يفيد تقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809)، فإن هذه العمليات يجب أن تُنظم وتدخل مرحلة التشغيل في فترة أقصاها ٩٠ يوما. ومع ذلك، لوحظ أنه لا توجد دولة قادرة على بدء عملية حفظ سلام ضمن هذه الفترة، حين لا يكون هناك تخطيط مسبق ولا تتوافر الموارد.

٣٤ - إن مستقبل عمليات حفظ السلام في منعطف استراتيجي، حيث يجب التأكيد على أبعادها الإقليمية وعلى قدرة المنظمات الإقليمية على تحمل مسؤولية إعداد معظم الموارد لعمليات حفظ السلام التي ستعمل في إقليمها أو المساهمة فيها.

٣٥ - ولأجل نجاح مهمة حفظ السلام، هناك مكّون حيوي هو التزام الناس المحليين بتولي زمام العملية وتحمل مسؤولية تسيير شؤونها، مع الاستفادة من الظروف التي تستطيع قوات حفظ السلام تهيئتها.

٣٦ - وقد عبرت الوفود عن وجهات نظرها، كما يلي:

- فيما يخص زيادة استخدام الفصل السابع من الميثاق، عبرت بعض وفود الأعضاء غير الدائمين عن وجهة النظر القائلة إن هذا لا يجب أن يتحول إلى روتين وأنه لا يجب أن تتم جميع عمليات حفظ السلام بموجب ذلك الفصل، بل الضروري منها فقط. كما عبرت وفود أخرى عن وجهة النظر القائلة إن استخدام الفصل السابع يولد آمالا أكبر، ولكنه يعطي أيضا مرونة أكبر في استخدام أدوات القتال؛
- هناك اتفاق لافت للنظر على وجوب توفير جميع الموارد الضرورية لتنظيم عمليات حفظ السلام وإمكان دراسة فكرة إتاحة قوات سابقة التأسيس يمكن نشرها بسرعة للتعامل مع حالات الطوارئ؛
- تبقى الأمم المتحدة المنظمة الرئيسية التي لديها قدرة تنظيم عمليات لحفظ سلام. وعلى أي حال، تستطيع المجموعات الإقليمية أن تقدم مساهمة أكبر، وبذلك تجعل الموارد الآتية من خارج الإقليم غير ضرورية؛
- إن منع حالات الصراع قضية تحتاج إلى معالجة أكثر فعالية، وبذلك يتقوى مبدأ توفير الموارد للقيام بذلك. وهذا يطرح السؤال المتعلق بكيفية تحسين الاستخبارات المتاحة لإدارة عمليات حفظ السلام لتوقع الأحداث وتحضير الموارد التي ستدعو إليها الحاجة للعمليات المستقبلية؛
- فيما يتعلق بتنظيم عمليات حفظ السلام، أشارت بعض الوفود إلى الحاجة إلى إشراك أكبر المساهمين في العملية خلال مراحل تخطيطها لضمان زيادة الاشتراك ولتلقى دعمهم في المراحل المبكرة من العملية؛
- وهناك ناحية مهمة أخرى جرت مناقشتها، ألا وهي أن فعالية عملية حفظ السلام لا شأن لها بحجمها ومقدارها، إنما تتوقف على الولاية التي تتلقاها وكفاءة تنظيمها وحسن توقيته لتمكين من تنفيذ ولايتها.

### الأنشطة المستقبلية للفريق العامل في هذه المجالات، بما فيها مسألة دعوة أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام

٣٧ - جرى الإعراب عن الآراء التالية:

- فيما يخص هذه المسألة، لم يتوافر توافق آراء لأن بعض الوفود أرادت إشراك كل المساهمين بالمال والقوات في الاجتماعات بصفة دائمة. وهناك وفود أخرى رأت أن على الفريق العامل أن يتقدم في هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة وكل اجتماع على حدة.

- كما جرت مناقشة بشأن اشتراك البلدان المجاورة لدى مراجعة حالة بلد مشارك في صراع أو في عملية ما لحفظ السلام. أما بالنسبة للمساهمين في عمليات حفظ السلام، فقد فضلت معظم الوفود دراسة المسألة على أساس كل حالة على حدة.

## دال - الاجتماع الرابع المعقود في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤

٣٨ - في ٢٧ آب/أغسطس، عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعه الرابع، بمشاركة جان ماري غوينو، وكيل الأمين العام، رئيس إدارة عمليات حفظ السلام، للنظر في جدول أعمال تضمن البنود التالية:

- التحديات التي تواجه إدارة عمليات حفظ السلام من حيث تصميم بعثات حفظ السلام الجديدة والتخطيط لها ونشرها، مع الاستمرار بدعم البعثات الجارية.
- دعم البعثات بموجب الالتزامات السابقة على الولاية.
- تجنيد القوات والشرطة المدنية من أجل المناصب القيادية والوحدات الميدانية؛
- الحالة في برينديزي ومشاكل تكديس المخزونات لتلبية حاجات النشر في توقيت حسن؛
- التخطيط المتكامل لعمليات حفظ السلام؛
- تأسيس أسلوب وشكل التقييم لتحقيق هذا الهدف، ويجب أن يكونا موجزين وعمليين وسهلي الاستخدام.

### بيان جان ماري غوينو، وكيل الأمين العام، رئيس إدارة عمليات حفظ السلام

٣٩ - أفاد في بيانه بأن اجتماعات الفريق العامل تمثل مبادرة إيجابية تسمح بتأسيس روابط أوثق بين الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن بشأن هذه القضايا. وقدم عرضاً عاماً للحالة الجارية في عمليات حفظ السلام، وأضاف أنه خلال الأشهر القليلة المقبلة ستكون هناك حاجة إلى ٢٧ ٠٠٠ جندي إضافي، علاوة على ٢ ٥٠٠ شرطي مدني و ١ ٣٠٠ مراقب و ٤ ٠٠٠ موظف محلي و ٢ ٠٠٠ موظف دولي. وهذا كله يمثل كلفة تبلغ بليون دولار تقريباً.

٤٠ - لقد وقع على عاتق إدارة عمليات حفظ السلام عبء عمل ثقيل مؤخراً، حيث كان عليها أن تدهن سلسلة من البعثات الجديدة وتوسع بعثات جارية، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه لم تطرح أي مشكلة من حيث الميزانية، لأن

التمويل كان متاحا لهم. وعلى أي حال، فقد مثلت عبئا ثقيلا من حيث عبء العمل الكبير الواقع على عاتق موظفي إدارة عمليات حفظ السلام.

٤١ - وفيما يتعلق بما ذُكر في تقرير الإبراهيمي من وجوب التمكن من نشر عملية حفظ سلام خلال ٩٠ يوما، قال إن هذا كان هدفا كافحوا لتحقيقه تحت وطأة الظروف الصعبة للحظة الحاضرة، لأن عدة بعثات يجب أن تُخدم في الوقت نفسه، بينما يجب نشر عدد آخر منها على نحو متزامن، بينما الموارد مخصصة لضمان استمرارية البعثات الجارية. وأضاف أن الأفراد العسكريين ذوي الخبرة الأكبر في عمليات النشر هذه يدركون صعوبة هذا النشاط.

٤٢ - وتابع قائلاً إن عمليات حفظ السلام الجديدة معقدة في الواقع، والسبب الأساسي في ذلك هو أن أطراف الصراع لا يحترمون اتفاقات السلام المبرمة. وحتى يفرض الامتثال، لا بد من وجود قوات حفظ سلام، وبينما تتصرف هذه بأسلوب ودي ولطيف مع السكان توجد لديها القدرة على استخدام السلاح عند الضرورة.

٤٣ - والصعوبات الأساسية التي تواجهها إدارة عمليات حفظ السلام هي تقديم المزيد من الموارد التقنية والمعينة التي من قبيل وحدات الهليكوبتر ووحدات الاتصالات والهندسة. كما قال إن هناك حاجة لوحدة مستشفيات ميدانية ملائمة، بما أن هذه تمنح المزيد من الراحة النفسية للقوات في تنفيذها مهامها، وأنها عناصر تضاعف من بأس هذه القوات.

٤٤ - ومن الصعوبات التي قوبلت في تأمين ونشر القوات أنه حين تكون بعثة ما على وشك أن تُنشر في مناطق لا تتواجد فيها مرافق وأماكن إقامة ملائمة، مثل المطارات، لن ترسل البلدان قواتها حتما، ولهذا، فإن الإدارة لا تستطيع الامتثال لمهلة التسعين يوما المقترحة لنشر العملية.

٤٥ - ومن ناحية أخرى، لا بد من جهود متزامنة تماما للقيام بعمليات النشر، ولكن حين ينقص عنصر من عناصر بدء عملية حفظ سلام، تكون له نتائج على بقية العناصر ويعطل التخطيط. والجانب اللوجستي حيوي من حيث هذا المعنى ولو فشل أو تأخر؛ عندها لن تستطيع إدارة عمليات حفظ السلام، بكل وضوح، أن تنشر قوات في الميدان ريثما يتم إيجاد الحل.

٤٦ - وفيما يتعلق بنشر الشرطة المدنية، من الضروري التوفيق بين الكمية والنوعية، وهذه أفضل الطرق فعالية. وما هو مطلوب ليس مجرد مجموعة من المدربين بل رجال شرطة أيضا لنشرهم في الميدان، ومشاهدة كيف تؤدي إدارات الشرطة وظيفتها وتعطي النصح. ولا بد من وجود حساسية ثقافية في ذلك الخصوص.

٤٧ - وإن كان الحصول على القوات صعباً، فإن تأمين رجال للشرطة أمر أصعب، لأن هؤلاء يكونون في العادة مشغولين بأنشطة بلدانهم كلاً على حدة. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على رجال شرطة جيدين أمر أصعب. والحصول على رجال شرطة يتكلمون اللغات المحلية هو أيضاً من التحديات. وإنشاء قوة شرطة في البلد تنال ثقة السكان جانب حيوي لنجاح عملية حفظ السلام.

٤٨ - وبشأن مسألة النشر الاستراتيجي، قال أنه سرّ لأن التخزين سيؤذن به بناء على الحالة في برينديزي. وأضاف أن هناك حاجة إلى آلية لتسهيل شراء المعدات.

٤٩ - وفيما يتعلق بطرق تحسين إدارة عمليات حفظ السلام، قال إنه لدى تقييم بعثة ما، يُرسل فريق متكامل. ويصبح هذا الفريق لاحقاً فريق رقابة منسق. وأضاف أنه حين تتغير البعثة يُرسل أيضاً فريق تقييم. والخطوة التالية هي أن تكون هناك خطة، ولهذا الهدف فهم يعملون على تأليف دليل، بحيث تفهم العناصر المختلفة المنخرطة في نشر عملية حفظ السلام واحداً الآخر وتنسق لتخدم العنصر الرئيسي. والهدف المنشود هو تنفيذ التخطيط المتكامل الذي سيستخدم من أجله ذلك الدليل.

٥٠ - لقد تطلب الأمر من إدارة عمليات حفظ السلام لكي يكون لديها ثلاث عمليات تضم ٥٠٠٠ جندي جهداً أكبر من الجهد المطلوب لعملية واحدة تضم ١٥٠٠٠ جندي. إن التعامل مع عدة بعثات في وقت واحد يعني وجود نقص في الموظفين الذين يخدمونهم.

٥١ - وأهمي كلامه قائلاً إنه في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤ كان هناك ٦٠٠٠٠ شخص في ١٧ عملية حفظ سلام، وكان هذا تحدياً يتمثل في ”وجوب إصلاح القارب وهو في عرض البحر“. وفي سبيل نجاح عمليات حفظ السلام، لا بد من وجود التزام من قبل كل الأطراف الضالعين في الصراع، وعلى وجه الخصوص، المجتمع الدولي بدءاً بمجلس الأمن. وتعتمد العناصر الأساسية لكل عملية بدورها على عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية.

### بيانات الوفود

٥٢ - ركزت البيانات على القضايا التالية:

- هناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين البلدان وإدارة عمليات حفظ السلام ليس بغرض الإشراف على ما تفعله الإدارة، بل لزيادة فعالية معالجة التحديات، التي هي مشتركة ويجب مواجهتها معاً؛

- تتطلب الزيادة المفاجئة في بعثات حفظ السلام من إدارة عمليات حفظ السلام اتخاذ تدابير فعالة، ولكن علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكن لهذه الموجة الكبيرة من الطلبات أن تُلبي؛
- يجب أن توجد عمليات حفظ السلام المجالات والشروط لتطوير عمليات سياسية تعيد الأوضاع الطبيعية إلى البلد؛
- ينبغي تحديد الموارد التي تحتاجها أي عملية حفظ سلام حتى يمكن الاستفادة على نحو أفضل من القدرات الموجودة؛
- من الضروري تأسيس طريقة لتقييم أكثر الحاجات إلحاحاً؛
- ينبغي تحديد الحاجة الحقيقية للاستمرار بعمليات حفظ السلام بالحجم نفسه كما كان في البداية، والبحث عن سبل لتقليصها بعد أن تكون قد حققت أهدافها وبذلك يسمح بتأسيس الأولويات؛
- ينبغي زيادة التشديد على استمرار الحوار مع إدارة عمليات حفظ السلام وضم المزيد من البلدان إلى اجتماعات الفريق العامل. وفي هذا الصدد، هناك اختلافات في الآراء وفي المعيار الذي يجب استخدامه للنظر في كل اجتماع على أساس كل حالة على حدة؛
- جرى الإعراب عن الاهتمام بتركيز اجتماعات الفريق العامل على قضايا ذات طابع عملي أوضح؛
- تحديد كيف يمكن للبلدان التي تقدم المزيد من القوات أن تتلقى الطلبات في توقيت أنسب؛

### ثالثاً - ملاحظات ختامية

٥٣ - في الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل على مدى عام ٢٠٠٤، أُشير إلى أن القيمة الكبيرة للفريق تتجلى في تأسيس روح الشراكة والتعاون والثقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وهذه هي الأسباب الرئيسية التي تأسس من أجلها وقد تجاوزها في بعض الحالات. وبالفعل، وكما يشير هذا التقرير، فإن الفريق العامل يتعامل مع مختلف القضايا المتصلة بالعلاقة بين المساهمين بالقوات وعمليات حفظ السلام، ولكنه يركز الاهتمام أيضاً على العلاقة بين المجلس وإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك في

علاقتها المتبادلة وفي المعالجة المشتركة لطلبات حفظ السلام، وذلك من منظور عمليات جديدة ومعقدة على نحو متزايد ومن ناحية إدارة العمليات الجارية.

٥٤ - وفي هذه العملية، أوضح الفريق العامل بجلاء قيمته بوصفه الأداة الملائمة للاضطلاع بوظائف مجلس الأمن في مجال حفظ السلام.

٥٥ - وفي رأي أنه بعد بداية تجريبية، تجاوز الفريق العامل الوظائف التي كانت قد ارتوت له في البداية. ويمكن للفريق أن يقوم على نحو جيد تماما بالوظائف التشغيلية - وليس مجرد وظائف التشخيص والتحليل كما كانت عليه الحال حتى الآن - في العلاقة بين إدارة عمليات حفظ السلام ومجلس الأمن.

٥٦ - ولهذا الغرض، فإن من الحيوي للفريق العامل أن يتوقف عن القيام بدور "غير رسمي" وأن يصبح جهازا فرعيا مكتملا تابعا لمجلس الأمن. وكما ورد في الاتفاق الأولي الذي تسبب في إنشاء الفريق العامل (S/PRST/2001/3)، فإن اجتماعات الفريق العامل مطلوبة لمراعاة الجداول الزمنية العملية لمجلس الأمن، وهذا التقييد لا يفرض على أي جهاز فرعي آخر، مما يعني، عمليا، أن الفريق العامل ليس حرا في عقد اجتماعاته كما هو حال الأجهزة الفرعية الأخرى. وبسبب ذلك، كان ضروريا تعليق كثير من الاجتماعات، مثل تلك التي عُقدت هذا العام بسبب انعدام الخدمات أو لأن الخدمات تعين تقديمها إلى جهاز فرعي آخر. ومن وجهة نظر فنية، فإن الفريق العامل أيضا في وضع يمكنه من أن يكون منتديا للمجلس وأن يكون له دور أكثر فعالية من حيث ولايات حفظ السلام. ولا شيء يمنع الفريق العامل، مثلا، من أن يكون منتديا للمناقشة بشأن شروط الولاية المستقبلية لعملية حفظ سلام أو تجديد ولاية قائمة بقصد الوصول إلى اتفاق عام يستطيع الخبراء أن يحولوه إلى مشروع معين، إن عملوا كلجنة صياغة.

٥٧ - وبهذه التعديلات، يستطيع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أداء وظائفه على نحو أفضل وأن يكون ذا فائدة أكبر لمجلس الأمن.